

## السباق على الدولار يلهب الأسعار ويعمق الاقتصاد الريعي

موجة غير مسبوقة من الفوائد المرتفعة تجتاح المصارف التجارية اللبنانية. ففي الوقت الذي تحدّد فيه الدول الفوائد بربع ونصف في المئة، ويعمل ألف حساب لزيادتها بأجزاء من النقاط، تجاوز معدّلها في المصارف التجارية اللبنانية إلى 14.2 في المئة، فاتحة السقوف على عروضات ومنتجات مصرافية لا يحدّها إلا مدى الحاجة إلى الدولار. ما يعتبره الكثيرون فرصة العمر لجني أموال سهلة، بعيدة عن مخاطر التوظيف والإستثمار في المشاريع الحقيقية، ما هو إلا دليل جديد على عمق الأزمة التي تسبّبها توأمة العجزين (عجز ميزان المدفوعات، وعجز الخزينة)، والحاجة الماسة إلى الدولار. قبل فترة وجيزة أصدر مصرف لبنان تعليمًا جيداً أتاح للمصارف التجارية تسجيل الأرباح الناتجة من الهندسات المالية أرباحاً فورية، بشرط أن تكون العمليات منفذة بعد الأول من كانون الثاني من العام الحالي، وأن يكون مصدرها أموالاً "طارحة" تحولها المصارف لهذه الغاية من خارج أموالها الموجودة لدى مصرف لبنان. ولمواكبة هذا الإغراء وجذب العملة الخضراء، عمد بعض المصارف إلى رفع الفوائد على المبالغ الجديدة التي تتجاوز إلى 20 مليون دولار إلى 14.2 في المئة، شرط أن تجّمد ثلاثة سنوات، لتعود وتختفض مبالغ الإيداع إلى 5 ملايين دولار، ووصلت أخيراً إلى 1.5 مليون دولار، ثُمّطّي عليها الفوائد نفسها. الرقم الصادم يعتبره الخبر الاقتصادي روبي بدارو، مخففاً، وهو يدل برأيه على الفائدة الإسمية. فيما الفائدة الحقيقة التي تدفع فعلياً تبلغ 20 في المئة. وبحسب بدارو، فإن "طريقة إحتساب الفوائد المعتمدة يستثنى منها نسب التضخم السلبية التي يحققها لبنان نتيجة تراجع أسعار الأصول، وبالتالي إذا أضفنا التضخم الحقيقي (نحذف سعر الطاقة وأسعار بعض المواد الأخرى المتنقلة من مؤشر الأحصاء المركزي، ونضيف إليه تدني سعر الأصول من عقارات وبورصة) الذي يبلغ "6-6" في المئة لتصبح نسبة الفائدة الحقيقة 20 في المئة".

### أصل المشكلة

أمام نزف ميزان المدفوعات المقدر بأكثر من 18 مليار دولار، وخروج العملة الصعبة بوتيرة سريعة تفوق 70 في المئة مما يدفع بالليرة اللبنانية، يصبح "الاستقال" لجذب الدولار مبرراً. "منذ حزيران العام 2013 ولغاية اليوم يسجل ميزان المدفوعات نتائج سلبية بشكل شهري. حتى أنه سجل خروج أكثر من 10 مليارات دولار في غضون أقل من سنة حالياً"، يقول الرئيس التنفيذي السابق لستاندرد تشارترد بنك في لبنان دان فزي، ويضيف "أن رفع أسعار الفوائد يحصل بتشجيع مباشر من مصرف لبنان. وهو يهدف إلى حد المصارف التجارية على جذب المزيد من الدولار للمساهمة في تخفيض العجز، وإعطاء بعض "الاوكيسيجين" للإستقرار الإنفاق وتمديد مدة الصرف".

### المخاطر

يفترض المنطق أن تكون عائدات توظيفات المصارف للودائع أكبر من معدل الفائدة المدفوعة، حتى ولو بنسبة 1 في المئة. وهو ما يدفع إلى السؤال عن ماهية التوظيفات التي ستؤمن للمصارف ربحاً يفوق إلى 14 في المئة؟ يجيب قري أن "الوضع قد يكونأسوءاً، فهو يهدف جذب الأموال هو لوضعها في احتياطي المصرف المركزي، الذي يستهلكها بدوره بدعم الليرة وتغطية عجز الدولة، وليس لتوظيفها في مشاريع واستثمارات مُنتجة. فكل الإستراتيجية تقوم على تغطية الفوائد القديمة بأموال جديدة، وهذا دواليك أي (تبليس طرابيش)، وهو الأمر الذي يعرض أموال المودعين لخطر فعلي". وبحسب روبي بدارو، فإن "سياسة تثبيت سعر صرف العملة تكفل الاقتصاد المزيد من مخاطر إغفال المؤسسات، وصرف العمال وارتفاع نسب البطالة". وفي تطبيق حي لأنعكاس أسعار الفوائد على الاقتصاد... تلقى عبدو، صاحب أحد المعامل لتصنيع السيارات عرضًا من أحد المصارف لوضع كمية كبيرة من الأموال مقابل فائدة "حرزانة". ونتيجة لتراجع حركة البيع منذ أعوام واستمرار ارتفاع الكلفة، قرر تصفية المعامل وصرف عشرات الموظفين ووضع الأموال في المصرف و"العيش" من الفائدة". بتدين لنرتzin" مقوله شائعة عن ثقافة الإستهلاك عند اللبنانيين، نفاثها الدولة، وطبقتها في سياساتها المالية. فبحسب قري، "كان الاجدى وضع قيود على تحويل الليرة إلى دولار في عمليات السفر للسياحة في الخارج، وفرض رسوم عالية على إستيراد الكماليات والأشياء الفارهة، بدلاً من إعتماد سياسات جذب الدولار الخطيرة". قد يكون ما يتبع من سياسات وهندسات مالية هو كاستجاد الغريق بالقصة. لكن النتيجة تكون عادة، غرق القشة وموت طالب النجدة.